

وكيل مصلحة الضرائب لـ «الميثاق»:

التجار الراضون لضريبة المبيعات يخشون فضح أرباحهم الحقيقية

يفاضون على دفع 15% في المنفذ لجمركي ويرفضون دفع 5% بموجب القانون

العطاس ومن على شاكلته !!

صقر عبد الولي المريسي

■ شخص مثل حيدر العطاس وبتاريخه المعروف ما الذي يجبر الناس ان يسمعو، ومن طلب منه- اصلا- ان يقول رايه، ومع من يتحدث ومن يخاطب؛ انه عندما يقدم مشاريع لليمن ويتحدث عن المفرد الية يبدو كالأطربس في الزفة، لان الوطن- اصلا- قد تجاوره وتجاسون من هم على شكلته.. وفي ذاتهم ان كان لهم ذمة ديون كثيرة للشعب اليمني ووحدته فهو مهندس حرب الانفصال في ١٩٤٩م وهو مهندس مصائب اليمن من حينها حتى اليوم . ومثله من الاخرى والانفع له ان يستحي ويصمت لان في صمته رحمة له ولنا.

فمشاريعه ومخططاته وهرقاته أصبحت قديمة عفى عليها الزمن لان السياسة هي عمل متصل ولا يمكن لشخص دس راسه في التراب كل هذه السنين ان ياتي ويعتبر نفسه منظرًا للاخرين فالاطفال الصغار اصبح في رؤوسهم من المعرفة والادراك أكثر بكثير مما في راس مزايذ مثله فهو لا يملك سوى زرع المكائد وهندسة الازمات .

الم الله ان يكون رئيساً للحكومة عندما عينتاً الكثير من الازمات والتي وصلت الي رغيف الخبز.. اين كان حينها واين كانت نظرياته.. ماذا قدم وماذا فعل؛ هرب وانسل كالاعلى الي مشاريع هدامة بدلا من مواجهة الواقع والبحث عن حلول بناءة ، وماهو اليوم بطل من جديد مشروع الفساد لا علاقة له بالفئدر الية نفسها على الاطلاق، ما يدل انه فقد حتى القدرة على التنظير.. فعلا لقد فاته القطار واصبح عاجزاً حتى عن تقديم اذونية يعني بها نفسه.

والله انه من العيب كثيرا ان يكون هذا موقف شخص اساء لوطنه وبدلا من ان يعتذر للشعب والوطن، عاد ليكابر وينفذ سبومه محاولا الاضرار باليمن ومصالحه وليس وحده بل ومعه علي سالم البيض عاشق الشهرة حد الجنون الذي اصبح يصدر كل اسبوع اليوما خطابيا جديدا حتى مله الناس بل انه دفع في احدى فعاليات الحراك في الضالع مبلغ عشرة آلاف دولار مقابل طبع صور له لترفع فوق رؤوس البسطاء الذين استطاع التخوير بهم ممن لاتزال حقيقة امره غائبة عنهم ، ومثله ايضا علي ناصر محمد ذلك المتريص بكرسي الحكم من بعيد مظهرا نفسه وكأنه حمل وديع وسياسي رفيع.

جميعهم ومن معهم ومن يساندونهم ضد الوطن سقطوا في مستنقع الخيانة وتجرحوها وبدلا من ان يضحوا من اجل اوطانهم ها هم يسعون للضحية بالوطن ومن فبه من اجل نزواتهم ونسوا كل الفهم وجعلوا من السياسة مهنة من لا اخلاق ولا قيم ولا مبادئ له.. مستيدين بذلك للغالبية من الناسة الوطنيين الشرفاء ، لكن مهما امهلهم الله فانه لن يعملهم وهو على كل شيء قدير اللهم انصر اليمن وجنبه المصائب والفتن). □

- رئيس تحرير شبكة «أخبار الجنوب»

□ ما مبررات التجار في معارضتهم تنفيذ قانون ضريبة المبيعات؟
- بداية لا بد من الإشارة إلى تقارير اقتصادية صدرت في الأونة الأخيرة، خاصة حول الوضع الاقتصادي وما تعانته بلدنا جراء الأزمة المالية العالمية، إضافة إلى تراجع النمو في مختلف قطاعات الإنتاج، والاعتماد على النفط كمورد رئيس.

وطبقاً لهذه الاختلالات كبيرة في الجانب النسبي سنؤثر على الاقتصاد الوطني، وبالتالي ستتعرض تأثيراته على التنمية في القطاعات المختلفة، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.
هذا الحال يتطلب من المجمع ادراكه، ويتوجب على الحكومة اتخاذ خطوات جادة في مسالة الإصلاحات الاقتصادية ومن أهمها تطبيق قانون الضريبة العامة على المبيعات والذي صدر عام ٢٠٠١م، لكنه اخضع بعد ذلك لدراسات وتعديلات في عام ٢٠٠٥م ليصبح من أفضل القوانين الدولية المعمول بها عالمياً..

ساري التنفيذ

□ إذا أين هي المشكلة.. ولماذا يرفض القطاع الخاص الالتزام به؟
- الإشكالية مفتعلة، لا نقول من قبل القطاع الخاص كاملاً، وإنما من بعض شريحة القطاع الخاص، لأن قانون ضريبة المبيعات حتى في ظل الأليات الثلاث السابقة، والتي عالجتها بصورة جزئية، فالقانون كان ساري التنفيذ في القطاع الصناعي والخدمي، والمشكلة فقط كانت في القطاع التجاري، أيضاً من قبل البعض في هذا القطاع وليس كله. ومن أجل تطبيق القانون خلال السنوات الماضية وجدت أليات كثيرة..

أليات للافراع

□ أليست تلك الأليات هي التي عطلت تنفيذ القانون ولم تخدمه؟
- حقيقة الأليات العديدة التي اتفق بشأنها لتنفيذ القانون افرغت القانون من محتواه، ورغم أنها كانت خارج إطار القانون، إلا أنها كانت معالجات مرحلية استجابة لمطالب القطاع الخاص لتهيئة نفسه في التعامل مع نظام الفواتير ومسك السجلات..
وطبقاً لقانون ضريبة المبيعات يتضمن الليات معينة ممتثلة في الية الخصم وآلية الاسترداد، والية فرض الضريبة، وهذه الأليات كلها تركز على ضرورة مسك الدفاتر الحسابية وتحرير الفواتير.. وبعض التجار في بلدنا- لئلا- يرون من مصلحتهم أن تظل معاملاتهم مع الإدارة الضريبية وفقاً للوضع القائم، نظام التقدير الضريبي، دون الاستناد إلى الدفاتر والسجلات. فالقانون يلزم التاجر بمسك هذه الدفاتر، وإذا ما تم مسكها بصورتها الصحيحة، سوف تتكشف تعاملات هذه الشريحة من

□ كشف الوكيل المساعد للشئون الفنية لمصلحة الضرائب عن وجود مساومات من قبل بعض تجار القطاع الخاص مع الإدارة الضريبية على رفع نسبة الضريبة إلى ١٥% وتخصيها بالآلية السابقة في المنفذ الجمركي مقابل عدم المضي في تنفيذ قانون ضريبة المبيعات الذي يقرر نسبة الضريبة ٥% فقط.
وقال طارق محمد البراق في حوار لـ «الميثاق»: إن بعض التجار يرفضون الالتزام بمسك السجلات المحاسبية وتحرير فواتير لمبيعاتهم خوفاً من أن تتضح حجم أرباحهم الحقيقية والتي تصل إلى مستويات خيالية وجنونية.

لقاء/ منصور الغدره



□ هل يوجد لديكم احصاءات لهؤلاء؟
- نعم لدينا احصاءات دقيقة للتجار المستوردين ولكن الآن الفرصة متاحة للجميع في التقدم بطلب التسجيل.. وإذا لم يتم الالتزام من قبلهم في التقدم إلى الإدارة بطلب التسجيل، لأن موعد التقديم يطلب حتى في ٢٠/٦ يونيو الماضي، الآن الإدارة الضريبية، وفقاً للقانون مضطرة للتسجيل الاجباري، حيث ان القانون اعطاها صلاحية ذلك، كما أعطى للمكلف بان يبادر إلى التسجيل ذاتياً كامتثال طوعي، وفي حال عدم التزامه، أعطى القانون للإدارة حق التسجيل الاجباري للمكلفين، واعتبارهم مسجلين وإشعارهم بذلك، ويقع عليهم عبء الالتزام بأحكام القانون، وتبعات الغرامات لذلك.

قانون للمساومة

□ الآن أنتم في الإدارة الضريبية وبعثتم أنفسكم في مازق بعدما أضحتم سنوات تسامون القطاع الخاص بشأن القانون؟
- صراحة لم نضع القانون للمساومة، وإنما اجبرنا على ذلك نتيجة ان بعض كبار المكلفين كانوا يستغلون بعض الظروف التي تمر بها البلد لاستثمارها في تحقيق مصالحهم الخاصة بعيداً عن المصلحة العامة..

□ إذا كانت الإدارة الضريبة تدرك هذا.. لماذا تقبل بذلك وتعمل على التسجيل لهؤلاء التجار في تحقيق مصالحهم؟
- الإدارة الضريبية يجب ان يأخذ المصعب بالاعتبار أنها جهة تنفيذية، وليست جهة راسمة للسياسات العامة التي هي من اختصاص الحكومة فالأليات وتلك الاتفاقات والتطبيق المرحلي، جميعها جاءت من خلال تشكيل لجان متخصصة مشتركة من الاتحاد العام للغرف التجارية والحكومة، وكانت وزارة المالية طرفاً في هذه اللجان، وبالتالي مصلحة الضرائب ملزمة بتنفيذ ما تم التوصل إليه من اتفاقات..

احصائيات متكاملة

□ هل الآن متأكدون من تنفيذ القانون؟
- القانون أساساً منذ سنوات ماضية، على كثير من التجار، كبار المكلفين.
□ هل لديكم إحصاءات بالتجار الملتزمين بالقانون، وغير الملتزمين؟
- نعم لدينا إحصاءات متكاملة للتجار المستوردين، والذين مفترض الالتزام بالقانون..

تجار ملتزمون

□ هذا المفترض.. لكن هل خضعوا للقانون فعلاً؟

□ لاعتراض على تنفيذ القانون..

يستجيبون لمصالحهم فقط

□ هل تعتقد ان ذاك التنبيه أثر في المكلفين الذين لم يتقدموا بطلب التسجيل؟
- طبعاً ترك أثراً سلبياً لدى المكلفين، خاصة وأن التجار في القطاع الخاص سرعان ما تجدهم يستجيبون إلى مثل هذه التنبيهات القريبة من تحقيق مصالحهم الخاصة. لكن نحن في النهاية ندعو العقلاء إلى التجاوب مع دعوة الحكومة ومصالحه الضرائب بالالتزام بالقانون.

□ مع الأسف ان ذلك التنبيه جاء بعدما التقينا مع الاتحاد العام وغرفة أمانة العاصمة- الإسبوع الماضي- وتوصلنا إلى اتفاق يقضي المضي بتنفيذ القانون، وتشكيل لجنة مشتركة من الجانبين لمناقشة أية مشاكل فنية يواجهها تنفيذ القانون، والعمل على معالجتها، ولأ بتعارض هذا بأي حال من الأحوال مع التنفيذ الكامل لقانون ضريبة المبيعات، لأنه لإجمال الآن على الإطلاق لبحث مسألة تأجيل تنفيذ لا من ناحية اقتصادية ولا غيرها..

□ أضحتم تسع سنوات وانتم في دوامة تشكل اللجان.. ليصل الأمر بالمواطن إلى الاعتقاد انكم تسهلون لتجار ممارسة الانتزاع عليهم، لأنه كلما اعلنتم عنكم تطبق ضريبة المبيعات رفع التجار أسعار السلع، وفي الأخير لا تطبق الضريبة..؟
- هذا يعود إلى وجود اختلال في الية السوق، لأن رفع الأسعار في السوق اليمينية لا ياتي فقط في مسألة إدارة الضرائب، إنما طبقت ضريبة المبيعات أم لا، لأنه بمجرد ان نقول الحكومة أنها سوف ترفع اجور الموظفين ١٠٪ سرعان ما ترتفع الاسعار بعشرات الأضعاف، حتى وإن لم تف الحكومة بعدها.. والجانب الآخر أنه بمجرد ان قالت الحكومة إنها بعدد الدراسة لرفع الدعم عن المشتقات لترفع الأسعار مباشرة، وهي مجرد دراسة فقط. ومن وجهة نظري انه يجب ان يكون هناك تدخلا من قبل الحكومة، حتى وإن كان تطبيق نظام سياسة السوق، وانتزك الباب مفتوحاً على مصراعيه، خاصة في ظل الظروف التي تعيشها البلاد، والأوضاع التي نشاهدها يومياً بارتفاع الأسعار دون أي مجر.

أليات عدة

□ أكرر.. الإدارة الضريبية أصبحت بنظر المواطن متهمة بمساعدة التجار في هذا؟
- القانون له خمس سنوات يطبق باليات عدة، وخلالها اتضح ان التاجر يهجم مصلحته ولايمه المواطن.. وادلل على ذلك من خلال مفاوضات مع القطاع الخاص حول قانون ضريبة المبيعات، قالوا لنا ارفعوا علينا كل الرسوم، في الحمارك وضرائب الدخل، وغيرها- بالآلية السابقة، ونحن مستعدون لدفع حتى 1٥% ولا تطبقوا علينا القانون وندفع بموجبه ٥% كضريبة مبيعات، بناءً على دفاتر وفواتير.

□ لماذا؟
- لأنه يعلم انه في حال دفع ١٥% في الحمارك، سيسببها من المواطن مضاعفة ولن يدفع للخرينة العامة رايلاً واحداً.. ولدينا أدلة دامغة ان هؤلاء التجار يبيعون السلعة في السوق بالف ريال، وهي مسعرة في المنفذ على أنها بـ ١٠٠ ريال..
وعندي هنا جداول كاملة تثبت هذا الكلام.. - يكم بجمرك المكلفون السلعة، ويكم يبيعونها في السوق.. وهنا تكمن مصلحة بعض المكلفين الذين يعارضون تطبيق قانون ضريبة المبيعات، لأنهم يدركون تماماً أنها سوف تقضضهم وتفرض تهربهم الضريبي واحجام مبالغ الأرباح الخيالية التي يجنوها من ظهر المواطن البسيط □